البحوث
والدراســـات

محاولات فك الزمام والنزاع على الأرض بين الدولة والملاك

١٨٧٩ - ١٨٨٩

د. صبرى العدل

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة مصر الدولية

محاولات فك الزمام والنزاع على الأرض بين الدولة والملاك ١٨٧٩ - ١٨٨٩

د. صبرى العدل
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة مصر الدولية

كان فيضان النيل يتسبب كل عام فى مشكلة كبيرة نتيجة طمس المياه لمعالم الأحواض الزراعية، مما كان يسبب مشكلات فى تقسيم الأراضى وإعادة رسم حدودها لمنع الخلافات بين الفلاحين والمزارعين بعضهم وبعض وبينهم وبين الدولة التى تقدر قيمة الضرائب. فكان هذا الوضع يحتم على الدولة إيجاد وسائل لوضع رسومات ثابتة لهذه الأراضى عبر مسحها كما كان يحدث خلال العصر العثمانى وعصر محمد على باشا، ومن خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة لمسح الأراضى ورسم الأحواض على الخرائط المساحية لمنع التعديات على حدود الأراضى من ناحية، وإيجاد وسيلة فعالة لتحديد الضرائب الخراجية.

ولاشك أن التطورات التى شهدتها فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كان لها أثرها على الرؤية الرسمية لمساحة أرض مصر، فكان لإنشاء الجمعيات العلمية، وتطور نظم التعليم خصوصاً فى عهد الخديوى إسماعيل، أثره الكبير على وجود كوادر علمية تستطيع الدولة من خلالها تصوير الواقع ورسمه بشكل جيد، بحيث يحقق لها هذا الرسم تطبيق سياستها وفقا لهذا الواقع المرسوم.

لقد نشأت علاقة جدلية بين الفلاح والسلطة عبر العصور، فكل منهما متخوف من الآخر، فالفلاح يرى في كل التصرفات والسلوكيات السلطوية الجديدة التي تقوم بها الدولة كالتعداد والإحصاء ومسح الأراضى، هى محاولات جديدة لفرض ضرائب جديدة، أو محاولات للسيطرة عليه لانتزاع أرضه بدعوى المنفعة العامة كحفر ترعة أو شق طريق وما شابه، لهذا كان الفلاح لديه وسائل كثيرة للتهرب من هذه التقنيات السلطوية الجديدة إما بالتسحب أو الهروب

المؤقت من قريته، أو الهروب النهائى إلى خارج البلاد أو إلى الجبال.

ولعل أهم الدراسات التى تناولت موضوع المساحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر، هى الدراسة التى كتبها الكابتن ليونس Captain H. G. Lyons مدير مصلحة المساحة وهى تحت عنوان: The Cadastral Survey of Egypt 1892-1907وقد تمت ترجمتها للعربية عام ١٩١٢ تحت عنوان: المساحة التفصيلية الخراجية للقطر المصرى ١٨٩٢-١٩٠٧، لكنه بالطبع لم يركز بشكل رئيسي على الفترة السابقة على عام ١٨٩٢ وتركزت دراسته على الفترة التى تولى فيها مصلحة المساحة، كما أنه حاول أن يُعلى من قيمة عمليات المسح فى عهد إدراته لمصلحة المساحة، بينما حاول التقليل من شأن عمليات المسح التى تمت فى عهد سابقيه. وهناك أيضاً كتاب الأطيان الضرائب لجرجس حنين، إضافة إلى عدد من المنشورات الحكومية فى فترة الدراسة والفترة اللاحقة عليها. ومن هنا حاولت أن أدرس بعمق تلك المحاولة التى تمت فى الفترة السابقة على عام ١٨٩٢ لأتبين الأهداف من وراء عمليات المسح والنتائج التى تمخضت عنها، والمعوقات التى واجهت فرق العمل، ورد فعل الملاك تجاه عملية المسح.

لقد كانت من بين الحاجات الأولية اللازمة لتحصيل الضرائب هو عمل مساحة تفصيلية خراجية تتبع فيها القياسات الصحيحة والطرق الدقيقة لتحديد الممتلكات على اختلاف أنواعها، وتعيين المقدار الحقيقى لكل ملك وشكله، وتدوين كل ذلك بإسم المالك وإعداد الخرائط لتوضيح موقع وشكل كل قطعة[١].

وكانت هناك محاولات قبل عام ١٨٧٩ فى عهد محمد على باشا، وفى عهد محمد سعيد باشا لمسح الأراضى، لكن المشكلة كانت تكمن فى عدم إخراج خرائط مساحية تفصيلية Cadastral surveying يمكن ربط الضرائب عليها، فخرائط مصلحة الخريطة الفلكية التى أتمها محمود باشا الفلكى عام ١٨٦٦ لم تكن سوى خرائط طبوغرافية لبعض المديريات تفتقر إلى التفاصيل التى يمكن أن يُعول عليها فى وضع الضرائب[٢].

وقد حاول الخديو إسماعيل أن يُعيد النشاط إلى مصلحة الخريطة الفلكية،

فعهد بإدراتها إلى الجنرال ستون General Stone رئيس هيئة أركان الجيش المصرى عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وكان الهدف هو تصحيح الأخطاء الطبوغرافية للخرائط التى تم رسمها بمعرفة بهجت بك ومحمود الفلكى، وذلك من خلال تعيين الأملاك لتسهيل توزيع عوائد الأراضي حسب نوعها ومزروعاتها وكمية محاصيلها(٣).

وكانت هناك تطورات قد ساهمت فى تشجيع فكرة إعادة محاولة رسم خرائط تفصيلية لمصر، ومن بين هذه التطورات إنشاء مدرسة للمساحة، وذلك فى إطار الاهتمام بإنشاء المدارس المتخصصة التي تخدم أجهزة وتوجهات الدولة، حيث أنشئت فى عام ١٨٦٨ مدرسة للمحاسبة والمساحة، كان الهدف من إنشائها تخريج مساحين للعمل فى المكاتب المساحية بالأقاليم، لكنها ما لبث أن عنيت بتخريج مساحين للعمل فى مصلحة «فك الزمام» التي تم إنشاؤها فى نهاية عام ١٨٧٩، واختير تلاميذها من بين تلاميذ المدارس التجهيزية، وكانت مدة الدراسة بها عامين، يدرس الطالب خلالهما المحاسبة ومسك الدفاتر والطبوغرافيا، والهندسة الوصفية، والجبر، والرسم، والطبيعة، والكيمياء، واللغات العربية، والتركية، والفرنسية، والإنجليزية والخط، وكان خريجوها يتم توظيفهم جميعاً، بل اضطر الأمر إلى تعيين طلبة الفرقة الأولى قبل إتمام دراستهم(٤).

تأسيس مصلحة التأريع ومشروع فك الزمام

تعرف المادة الأولى من الدكريتو الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩عملية فك الزمام بأنها عملية الغرض منها: هو تحقيق وإثبات مقدار ما يوجد من الأطيان فى حيازة كل من أصحابها، وذلك من أجل تقدير الضريبة المتعين عليهم آداؤها عنها للحكومة وطريقة الحصر هى إجراء المساحة العمومية المعبر عنها بفك الزمام، ويعبر عنها أيضاً بالتأريع (٥).

فى أواخر عصر الخديوي إسماعيل أمر السير رفرس Rivers سنة ١٨٧٨

بعمل لجنة لدراسة الأعمال المساحية، واستقر رأى اللجنة علي عمل مساحة تفريدية (تفصيلية Cadastral) خراجية تتبع فيها المقاسات الصحيحة على أحدث الطرق العلمية الفنية الدقيقة، بهدف تحديد الملكيات وإثبات ذلك على خرائط مساحية، وتعين بالضبط موقع وشكل كل قطعة مساحية باسم صاحبها، وحصر أطيان الحكومة وحدها، وفرز درجات الأطيان وإستئصال الغبن الواقع على واضعى اليد(٦).

وخلال شهر فبراير عام ١٨٧٩ أنشئت مصلحة للتأريع، وعهد بإدارتها إلى المسيو كولفن A. Colvin (أخذ لقب سير فيما بعد Sir Auckland Colvin) والمسيو كليجور، ومن الواضح أن البدء فى الإجراءات الفنية قد تم فى عهد المسيو كلفن وليس فى عهد الجنرال استون .Stone G وفقاً لما ذكره الكاتب ليونس Lyons(٧)، حيث أعلنت المصلحة فى عهد المسيو كولفن عن طلب تعيين ٩٠ شخص لتنفيذ المهام المنوطة بها، وأن من يريد التقدم للامتحان فعليه بأن يقدم طلباً للمسيو كلفن مدير عام التأريع(٨). ويبدو أن الأحداث السياسية فى مصر خلال عام ١٨٧٩ قد جعلت المسيو كلفن يقدم استقالته من إدارة مصلحة التأريع وعين مكانه الجنرال أستون(٩)... كما سنرى.

وبناء على تقرير مقدم من جمعية المهندسين، أرفق به مشروع بإنشاء مصلحة للمساحة تقدمت به الجمعية إلى الخديوى، كما أوضح التقرير إمكانية تقليل تكلفة هذا المشروع عن طريق استخدام آلات مساحية حديثة لعمل القياسات الخاصة بالأراضى(١٠). وفى ٣ مايو ١٨٧٩ اقترح مدير المساحة آنذاك المسيو لورين على مجلس النظار تحصيل مبلغ خمسة قروش عن كل فدان كرسوم مساحة وذلك من أجل تخفيف المصروفات عن كاهل الدولة، وأن تقوم الحكومة بتنفيذ عملية المساحة من خلال موظفيها(١١).

وما أن تولى الخديوى محمد توفيق (١٨٧٩-١٨٩١) الحكم فى مصر حتى أمر بعمل مساحة عمومية وإنشاء مصلحة التأريع، من أجل عمل مساحة لأطيان

الأقاليم وعمل رسومات وخرائط لها، وفرز درجاتها بشرط ألا تكون أعمالها حكماً فى مشاكل الملكية، ولا يترتب عليها مساس بحقوق الأفراد[١٢]. وقد أسندت إدارة مصلحة التأريع فى ١٣ أبريل ١٨٧٩ إلى المهندس الأمريكى الجنرال استون رئيس هيئة أركان الجيش المصرى[١٣]. وفى عهده استكمل إجراء العمليات الفنية بموجب الأمر العالى الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩، الذى حدد الأهداف المقصودة من وراء العمليات المساحية، حيث نص على وجوب القيام بعمليات مسح للوجهين القبلى والبحرى لكى يتم ضبط وتقسيم الضرائب على الملاك وترتيب الأراضى نفسها، كما نص على وجوب حفظ الأوراق الأصلية لعملية المسح فى دفترخانة نظارة المالية، وإيداع نسخة منها بالمديريات بقلم التأريع، وهكذا تكون الخرائط فى متناول الجمهور، وبإمكانهم الحصول على نسخ من الخرائط مقابل بعض الرسوم[١٤].

وكان صدور ديكريتو ١٠ أغسطس ١٨٧٩م السابق الإشارة إليه فى عهد الخديوى توفيق يقضى بإنشاء تأريع عمومى، الهدف منه عمل رسومات أطيان الوجهين البحرى والقبلى، ويشكل التأريع مصلحة إدارية قائمة بذاتها، تابعة لنظارة المالية[١٥]، مديرها يعين بأمر من مجلس النظار، أما مفتشى التأريع فيعنون بأمر من ناظر المالية، بناء على طلب المدير، لكن الأهم من ذلك أن ناتج عمل هذه المصلحة كما حدده الأمر لا يشكل حجة قانونية، حيث حددت المادة الرابعة من أمر التأسيس على أنه لا تعد عمليات التأريع حكماً فى مشاكل الملكية ولا تضر بحقوق الأفراد[١٦]. ولا شك أن الأمر الخديوى بفك الزمام أراد طمأنة واضعى اليد والملاك من خلال عدم حجية ما ينتج عن عملية المسح.

وفى أبريل ١٨٨٠ صدر قرار بإلغاء إدارة مصلحة التأريع بناء على طلب مجلس النظار، واستبدالها بلجنة مكلفة لإدارة المصلحة، شكلت برئاسة محمد رستم باشا، والمسيو كولفن نائباً للرئيس، وعضوية كلاً من محمود بك الفلكى، وروسو بك[١٧]، وكان موري بك كاتب السر لهذه اللجنة، وفى مارس ١٨٨١ عُين المسيو دي لوجودين الذي كان مستخدماً فى أعمال قناة السويس بدلاً من روسو

باشا بوظيفة «باشمهندس»، وعين له راتباً، وفى السنة نفسها عُين المسيو جيبسون J. Gibson الذي كان مفتشاً فى مصلحة المساحة بالهند بدلاً من السير كولفن، وعُين له راتباً أيضاً، وذلك بغرض تقرير نظام لفرز الأطيان ومراجعة أسلوب توزيع الضرائب(١٨).

وقدمت اللجنة الجديدة المشكلة لإدارة مصلحة المساحة تقريراً فى غاية الأهمية فى ١٩ يونيو ١٨٨٠ ـ أى بعد ثلاثة أشهر من تسلمها مهام عملها ـ يشرح الأسباب وراء سوء حالة المصلحة مما انعكس على سير العمل وأداء العاملين بها، ويمكن إجمال الأسباب كما جاء فى التقرير فى الآتى(١٩):

- تشتت العمل فى أكثر من جهة متباعدة فى آن واحد، وعدم وجود وحدة مركزية تباشر تحديد المهام، ومراقبة الجودة، حيث كانت عمليات المسح تتم فى عشرة جهات مختلفة بالوجه البحرى إضافة إلى الفيوم، منها ثلاث جهات يتم بها تكوين قياس المثلثات بواسطة آلة التيودليت لتجميع قياسات المساحة ومراجعتها، وسبعة جهات كان يتم أخذ رسوماتها ومساحات قطع الأراضى الواردة فى الزمام.
- عدم كفاءة الطاقم الفنى والهندسى المنوط به عملية المسح، حيث أن هذه العملية تتم من خلال مرحلتين، الأولى: تكوين المثلثات، بإقامة نقاط ثابتة كرؤوس للمثلثات، وهى قاعدة أساسية فى عملية المسح، والثانية: رفع الرسومات، بعد تحديد أراضى النواحى والحدود بعلامات مستديمة، وهى مرحلة مرتبطة بعملية تكوين المثلثات، فالمرحلة الثانية متوقفة على الأولى، فإذا ظهر خطأ ما فى المرحلة الثانية كان من المفترض أن تتم مراجعة المرحلتين معاً. إلا أنه لعدم وجود مراقبة وتفتيش على هذه المراحل، لم تكن هناك مراعاة للدقة، بل كان البعض يهمل تعيين رؤوس المثلثات التى هى الأساس فى العملية برمتها.
- سوء الإدارة وعدم وجود خطة محكمة وعلمية للعمل، فكل منطقة يتم بها

المسح تقيم تفتيشاً هدفه الظاهرى مراجعة كافة الأعمال، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، فكان كل تفتيش يعمل وفق إدراك وثقافة المفتش، فكان كل تفتيش يعمل بطريقة مختلفة عن الآخر.

- عدم وجود لائحة تعليمات استرشادية لما يجب إتباعه فى تكوين المثلثات، أو رفع الرسومات، فهناك لائحة صدرت فى ١٠ يناير ١٨٨٠، إلا أنها لم تكن كانت غير وافية لهذا الغرض[٢٠].

وقد أضيفت إلى مهام مصلحة التأريع إجراء مسح لأطيان الأوقاف بواسطة مندوبى المصلحة، وحفظ نتائج المسح للرجوع إليه حسبما حدد الأمر الصادر فى ١٣ أبريل ١٨٨١[٢١].

لكن يبدو أن هذه اللجنة عجزت عن حل تلك المشكلات التي تعاني منها مصلحة التأريع، ففى أبريل ١٨٨٣ استقال محمود باشا الفلكي من تلك اللجنة، ثم تبعه رستم باشا فى شهر نوفمبر من العام نفسه. وبهذا صارت اللجنة مؤلفة من عضوين هما المسيو لوجودين والمسيو جيبسون اللذين كانا متساويين فى السلطة داخل إدارة المصلحة[٢٢].

وقد قدم العضوين الباقيين في لجنة إدارة التأريع المسيو لوجودين والمسيو جيبسون Gibson، تقريراً في عام ١٨٨٣ قسماه إلي ثلاث مراحل، الأولي: تحدثا فيه عن الفترة من فبراير ١٨٧٩ إلي أبريل ١٨٨٠ وقد أطلقوا علي هذه الفترة اسم فترة التعليم، والمرحلة الثانية: من أبريل ١٨٨٠ إلي أبريل ١٨٨١ وقد أطلقوا عليها اسم فترة التنظيم، والمرحلة الثالثة: من أبريل ١٨٨١ وحتى أبريل ١٨٨٣ وأطلقوا عليها فترة العمل[٢٣]، على الرغم من حدوث توقف للعمل نتيجة الظروف السياسية التى عاشتها مصر إبان الثورة العرابية وما تلاها من الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ .

ويبدو أن المسيو جيبسون قد بذل جهوداً كبيرة لتطوير أعمال مصلحة التأريع، وحاول الارتقاء بمستوى العمل بالإدارة، قد نظم العمل، ووضع خطة لتطوير العمل الميداني لمسح الأراضى تقوم علي خمسة محاور:

الأول: العدول عن إعداد خرائط مفصلة للقرى.

الثاني: إجراء المساحة بدقة علي الأحواض والأجزاء الغير متغيرة والمعروفة من الأراضى، والترع والجسور والطرقات بمقياس رسم ١ : ٤٠٠٠ .

الثالث: أن يستخدم المساحون القصبة كوحدة للقياس، بطريقة يمكن معها حساب المسطحات بسهولة.

الرابع: حساب المسطحات والأحواض بالسنتيمتر.

الخامس: إيقاف عمليات المسح الميداني خلال فترة الفيضان وتشغيل الموظفين خلال فترة التوقف بنسخ الدفاتر والرسوم اللازمة للمديرية.

وبدأ المسيو جيبسون في محاولاته لتطوير العمل بناء علي المقترحات السابقة. فبدأت تخرج عن إدارة المساحة تقارير سنوية مطبوعة ابتداء من ١٨٨٤، وهذه التقارير كانت غاية فى الدقة، فهى تقارير توضح سير أعمال المساحة على مستوى المديريات والمحافظات التي يتم مسحها، ففى تقرير ١٨٨٤، نجده يوضح سير أعمال المساحة فى مديريات الفيوم والقليوبية والغربية، وقد زود التقرير بخرائط ملونة توضح ما تم إنجازه وما هو قيد التنفيذ، موضحا بها فى أي مرحلة جارى العمل، وكل مرحلة بلون مختلف، فالمسطحات التي تم حسابها مساحتها بعد مسحها وتكوين مثلثات لها، ملونة باللون الأخضر، أما المسطحات التي تم فقط مسحها وتكوين مثلثات لها باللون الأحمر، والتى تم تكوين مثلثاتها فقط باللون الأصفر[٢٤].

وخلال عام ١٨٨٣ طبعت خرائط لمركزي سمنود ومحلة منوف بمديرية الغربية، وقد طبعت بالمطبعة الحجرية عام ١٨٨٣ ووزعت تلك الخرائط على المصالح الحكومية المختلفة، كما طبعت خرائط لمركزي كفر الزيات وطلخا بمديرية الغربية عام ١٨٨٤ بمقياس رسم ١ : ٤٠٠٠٠ من واقع الخرائط المساحية، وطبعت ونشرت فى نفس السنة [٢٥].

لكن من الواضح أن الأعمال المساحية ابتداء من عام ١٨٨٥ اتجهت نحو

الأعمال الخاصة أو بمعنى آخر انشغلت عن عملها الأصلى وهو إجراء مسح عام تفصيلى للقطر المصرى إلى أعمال خصوصية، كمسح الأبعاديات والأملاك الخاصة للأمراء، وظل عدد العمال الفنيين فى انخفاض إضافة إلى القياسين اللازمين، حتى إذا جاء عام ١٨٨٩ ألغيت مصلحة التأريع بالمرة بقرار من مجلس النظار صادر فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٨، وكانت مصلحة التأريع حتى عام ١٨٨٨ قد أتمت مسح ٦٤٤ بلدة بمديريات الفيوم والغربية والمنوفية والقليوبية والشرقية والبحيرة[٢٦].

وفيما يلى جدول يوضح أعداد الموظفين بمصلحة المساحة (التأريع) خلال أعوام ١٨٨٣وحتى ١٨٨٦ وفقاً للتقرير السنوى للمصلحة الذى كتبه المستر جيبسون مدير إدارة المساحة[٢٧].

السنة	مفتش عام	مفتشين مساعدين	مساحون	مساعدو مساحين	موظفون آخرون	موظفون آخرون	زنجيرجية (قياسون بالجنزير)	الإجمالى
١٨٨٣	-	٣	١	٤٨	٧٥	٤٢	٢٥٦	٤٢٥
١٨٨٤	١	٢	٣	٥٣	٦٨	٣٩	٢٧٦	٤٤٢
١٨٨٥	١	٢	٣	١٤١	٥٨	١٥٧	٢٥٦	٦١٨
١٨٨٦	-	٢	٤	١٤٠	٥١	٢٥٨	٢٥٨	٧١٦

جدول (١) يوضح أعداد الموظفين بمصلحة التأريع من عام ١٨٨٣ وحتى ١٨٨٦

وقد انخفضت مصروفات مصلحة التأريع من ٦٠ ألف جنيه خلال عام ١٨٨١ إلى حوالى ٣٣ ألف و ٩٦٨ جنيه عام ١٨٨٦م منها مصروفات الإدارة المركزية والتى بلغت حوالى ٧٣٨٠ جنيه، والخدمات الإضافية ١٨٢٩٢ جنيه، بينما مرتبات

المساحين والقياسين ورساموا الخرائط حوالى ١٥٦٨ جنيه[٢٨].

وفى ٦ أكتوبر ١٨٨٦ أصدر الخديوي توفيق مرسوماً جديداً يحدد مهمة مصلحة المساحة أو التأريع فى القيام بعمليات قياس الأراضى سواء تلك التي تملكها الدولة أو تلك التي يملكها الأفراد مع تحديد سجل لكل قطعة[٢٩].

ويبدو أن أعمال مصلحة التأريع لم تكن وافية بالغرض الذي أنشئت من أجله لذا توقف العمل بها. وفى ٢٣ فبراير ١٨٨٧ صدر أمر بإحالة مصلحة التأريع على نظارة الأشغال العمومية بدلاً من نظارة المالية[٣٠].

وصدرت فى ديسمبر عام ١٨٩٣ مكاتبة من مجلس شورى القوانيين بطلب وقف عمليات المساحة القائمة، وإبطال الحجوزات التى وقعت بسبب متأخرات باقية حتى عام ١٨٩٠، مع وضع مشروع عالى للمساحة[٣١]. وهو ما مهد الطريق لإنشاء مصلحة المساحة فى عام ١٨٩٧ .

المسح الميدانى للأراضى ومشكلاته

ما أن صدر الأمر الخديوى بإنشاء تأريع عمومى فى عام ١٨٧٩ حتى بدأت عملية تجريبية، حيث لم تصدر تعليمات للمساحين بما يجب عليهم عمله، وما هى وحدة القياس التى يجب استعمالها، لكن على أى الأحوال بدأ العمل فى عدة نقاط بمديريات القليوبية والبحيرة والغربية، وبالطبع كانت النتائج الأولية غير مرضية نظراً لعدم تحديد أسلوب موحد للعمل، أو طريقة عمل المثلثات، فكان أن اعتمد معظم المساحين على مثلثات غير دقيقة، وكذلك قضبان القياس ذى الثلاثة أمتار كانت أيضاً غير دقيقة حيث تم شراؤها من إيطاليا بينما أهمل قضيب القياس المعاير بدقة فى باريس[٣٢]، وربما تم اختيار هذا القضيب الفولاذى ذى الثلاثة أمتار ليتماشى مع القصبة الخشبية التى كانت مستخدمة من قبل، والتى اعتمد طولها فى عام ١٨٦١م باعتبارها ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمتر[٣٣].

على أي الأحوال فقد تمت عمليات المسح خلال الفترة من عام ١٨٧٩ وحتى

عام ١٨٨٠ فى ثلاث مديريات وهى الغربية والقليوبية والفيوم بواسطة ٧٧ فرقة مساحية موزعة على ستة مفتشين، كل فرقة مكونة من مساح ومساعد وتلميذ وأربعة قياسين، على أن المساعد لم يكن موجوداً فى أكثر الحالات. وقد رصدت لجنة التأريع شبكة من المثلثات بمديريتى الفيوم والقليوبية طول ضلع المثلث منها أربعة كيلومترات، وكان كل مثلث من هذه المثلثات يقسم إلى أربعة مثلثات صغيرة تعتمد على توصيل منتصف كل ضلع بمنتصف الضلع التالى لتجنب رصد زوايا أكثر من اللازم(٣٤).

طريقة تقسيم المثلث الكبير إلى أربعة مثلثات فى عمليات التأريع ١٨٧٩

وعقب تشكيل لجنة للتأريع بعد استقالة الجنرال استون عام ١٨٨٠ اختبرت اللجنة ما تم مسحه من أراضي حتى عام ١٨٨٠، فاختبرت المثلثات والمساحة التفصيلية للقرى والممتلكات فى الثلاث مديريات التى تم بدأ العمل فيها، ووجدت اللجنة خلل فى أعمال المسح وأن مثلثات الغربية غير دقيقة ولا تصلح لضبط المساحات التفصيلية لملكيات الأفراد(٣٥).

لقد كان أسلوب العمل الميداني لمسح القرى يتم بداية بتحديد حدود القرية بوضع علامات حجرية، ثم تجزئة المسافة بين هذه الحدود إلي مثلثات صغيرة، تقع فى نطاق حدود خريطة الرسم، ثم تسلم الخرائط إلي المساحين ليتم ملئها بالتفاصيل المتعلقة بالأحواض مبينين عليها الجسور والترع والطرق وغير ذلك من التفاصيل الجغرافية بمقياس ١: ٢٠٠٠، أما النقط والمنحنيات الأصلية الكائنة فى حدود الأحواض فتعين بخطوط متقطعة، أما سائر النقاط فتقاس بالزنجير (الجنزير)، إلا أن القياسات غير كاملة ولا يمكن التعويل عليها فى حساب مسطحات قطع الأراضى(٣٦).

وكان يتم ترقيم كل قطعة أرض فى كل حوض برقم معين، وكذلك يرقم كل حوض برقم مختلف، وعند القياس يحرر المهندس أسماء الملاك للقطع علي اختلافهم، ويكون هذا القيد برقم ينطبق علي الرقم المسلسل فى الرسم، ولكل

حوض دفتر مخصوص. وعند الانتهاء من العمل بالقرية، ترسل الرسوم والدفاتر إلي القاهرة، حيث يتم حساب المسطحات بواسطة بلينمتر ويقيد فى الدفاتر، أما أعمال المسح فى المسطحات الخالية، فيتم مراجعتها من قبل المفتشين، الذين يقومون بمراجعة القياسات والتحقق من صحتها(٣٧).

وعند إتمام الانتهاء من الرسومات والدفاتر، تنسخ ثلاث نسخ، واحدة منها ترسل للقاهرة، والثانية إلي المدير، والثالثة إلي شيخ البلد، وتحرر نسخ بمقياس ١ : ١٠٠٠ من الخرائط ذات مقياس ١ : ٢٠٠٠ ولا يظهر بها تفاصيل الملكيات، بل تقسيمات الأحواض(٣٨).

الطوائف العاملة فى مجال المساحة

كان «المساحون» و«القياسون» أهم طائفتين يعول عليهما فى أية عملية مسح سواء من جهة الدولة أو الأفراد، وكان عمل كل منهما مرتبط بالآخر، فلا يجوز أن يقوم المساح بمسح الأرض دون قياس، فالقياس يقوم بعمل القياسات الميدانية اللازمة بينما يقوم المساح بالعمليات الحسابية اللازمة لإتمام عملية المسح وتسجيل ذلك فى دفاتر خاصة إذا كان فى مهمة مساحية حكومية.

وكان المساحون فى مصر خلال القرن التاسع عشر ينتظمون فى طائفة لها شيخ يسمي «شيخ المساحين»، حيث كان مسئولاً أمام الجهات الحكومية عن أفراد طائفته من المساحين، فهو الذى يحدد أجرة المساح وراتبه للعمل لدى الحكومة.

الشيخ عبد الحميد «شيخ المساحين» فى عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م أخذ مجلس المشورة رأيه بخصوص اختيار اثنين من المساحين ومثلهم من القصابين (القياسين) لقياس أراضى «قسم رابع الشرقية»، وقد كان من رأى شيخ المساحين أنه للقيام بهذه المهمة لابد من أن يكون مع كل مساح اثنين من القياسين، «وذلك من أصول المساحة»(٣٩)، كما طالب أن يخصص للمساح إضافة إلى أجره اليومى أو الشهرى مبلغا مالياً لشراء ورق لاستخدامه فى العملية الحسابية والتسجيلات الورقية.

ولقد تفاوتت أجور المساحين والقياسين العاملين لدى الحكومة من عام لآخر، فبينما نجد الأجر الشهرى للمساح عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م حوالى (٢٠٠) قرشاً إضافة إلى ثمن الورق، كان أجر القياس المصاحب له ما بين ٤٠-٥٠ قرشاً[٤٠]، ويبدو أن السبب فى صغر أجر القياس هو طبيعة عمله الذى لا يحتاج إلا إلى إملاء المساح بالقياسات المطلوبة، بينما يقع على كاهل المساح عملية «تضريب» (حساب) المساحة، وإعادة القياس مرة أخرى إذا حدث شك فى عملية المسح نفسها. كما اقترح شيخ المساحين عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م أن يصرف للمساح أجرة شهرية قدرها (٢٩٠) قرشاً بالإضافة إلى خمسة عشر قرشاً كثمن للورق بصورة شهرية، لكن يبدو أن آرائه شيخ المساحين قد أخذ بها فى مجلس المشورة، إلا أن المجلس حدد أجرة القياس، «حسب حالته»، كما قرر أن يصرف للمساح مبلغ سنوى للورق وقدره المجلس بخمسة وعشرين قرشاً[٤١].

كما بلغ أجر المساح واثنين من القياسين المصاحبين له فى عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م حوالى ٢٨١ قرشاً وعشرة أنصاف فضة، بينما تقاضى المساح وحده قرشان وثلاثة أنصاف شهرياً كثمن للورق[٤٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد كان العاملون والمساحون والقياسون أحد أسباب عدم دقة الرسومات والخرائط التى نتجت عن عملية المسح، فقد كانت هناك شكاوى من تأخر الأجور، وعدم تحديد الطريقة التى سيحصل بها المساح على أجره، هل سيحاسب بالفدان أم باليومية، لكن نظراً لما سبق أن تعاملت به الحكومة مع المساحين والقياسين من اعتبار الأجر عن كل فدان وليس باليومية.

وقد تظلم مساحى مديرية الشرقية من المهندسين، حيث أنهم يقومون بمسح أراضى خارجة عن مساحة الزمام، ومن ثم يشكون من عدم صرف مرتب لهم عن هذه العمليات المساحية الخارجة عن مسح الزمام[٤٣].

كما حاولت مصلحة التأريع حل مشكلة سكن موظفيها الذين يعملون فى عمل استثنائى، حيث يستمر عملهم الميدانى فى القرى والمدن متنقلين بين قرية وأخرى

ومدينة وأخرى، وليس لهم مكاتب ثابتة، فكان لابد من توفير سكن قريب من منطقة العمل الميدانى، حيث وافقت نظارة المالية على توفير سكن للقياسين والمساحين، على ألا تتعدى أجرته الشهرية ٦٠ قرشاً، وفى المقابل يتم إلغاء بدل السفرية الذى كان يحصل عليه أى عامل يقوم بعمل فى مكان بعيد عن محل إقامته(٤٤).

وكانت مصلحة التأريع تعلن عن حاجتها إلى مساحين، على الرغم من إنشاء مدرسة للمساحة، إلا أن هذه المدرسة لم تكن تفى بحاجة المصلحة من المساحين، حتى أنها كانت تقوم بتعيين تلامذة هذه المدرسة ممن لم ينهو دراستهم بها، لهذا كانت دائما فى حاجة إلى مساحين خصوصا فى فترة انحسار الفيضان وظهور الحاجة إلى المسح قبل الفيضان. ففى يناير ١٨٨١ أعلنت نظارة المالية عن حاجتها إلى مساحين من ذوى الأمانة لمساحة الجزر المعتاد مساحتها سنوياً، وعمل المسح التجريبى (الجشنى) لها قبل الفيضان، كما طلب منشور المالية الاعتماد على العمد من ذوى الأهلية والاستقامة للمساعدة فى عمليات المسح، بينما يتعين المأمورين من معاونى ومأمورى المديرية المراد مسحها، على أن رواتبهم على ذمة كل مديرية يقومون بمسح أراضيها(٤٥).

ولقد كان المساحون التابعون لمصلحة التأريع يشتكون دائماً من تأخر صرف أجرتهم، وكانوا دائماً يطالبون تحديد أجرتهم وفقاً للفدان(٤٦)، وكان مدير المساحة فى ٣ مايو ١٨٧٩ قد تقدم بمشروع للمساحة، واقتراح تقدم به المسيو لورين بخصوص تقدير رسوم مساحة الفدان وقدره بخمسة قروش على أن تقوم الحكومة بتنفيذ ذلك بواسطة موظفيها(٤٧).

وفى ٨ سبتمبر ١٨٨٧ كانت نظارة الأشغال قد طلبت من المالية تمويل إيجار أماكن سكن القياسين التابعين لمصلحة التأريع، حيث أنهم يضطرون للذهاب إلى أماكن بعيدة حسب طبيعة أعمالهم، وقد وافقت المالية على ذلك شريطة ألا يكون هناك مجال للتحايل، وألا يزيد إيجار المكان شهرياً عن ستين قرشاً، أن يُلغى بدل السفر للقياسين اكتفاءا بتوفير محل سكنى لهم(٤٨).

موقف الملاك من عملية فك الزمام

وكان لعمليات المساحة التى قامت بها مصلحة التأريع العديد من المساوئ التي كانت تنذر بعواقب وخيمة بما كان لها من أثر على الاستقرار الاجتماعى فى الريف. فقد كان من نتيجة المسح الزراعى، شكوى الفلاحين المتعددة من الزيادات التي قررتها عملية المسح فى أملاكهم، وإجبار الفلاحين على شرائها من الحكومة.

كما كان من أسباب المشكلات بين الفلاحين والدولة استخدام مصلحة المساحة لمساحين غير محترفين، ومن ثم قررت الحكومة بمنشور المجلس الخصوصى فى عام ١٨٧٤م بأن المساحة التى تحصل بكل مديرية بمعرفة مساحين غير موظفين، يصير ملاحظتها والتصديق عليها بمعرفة عيار مساحة المديرية، وهو الشخص المنوط به معايرة الأداة المستخدمة فى عملية المسح، حيث تقرر منذ عام ١٨٦١ بأن طول قصبة المسح هى ٣,٥٥ متر[٤٩].

ولعل ذلك ما جعل اللورد دوفرين Dufferin، فى تقريره الشهير عن الأوضاع فى مصر خلال عام ١٨٨٤، يصف مصلحة التأريع بأنها؛ «المصلحة الوحيدة الجديرة بشكوى الأهالى، وليس هناك من هو أجدر منها بالتنديد»[٥٠]. فقد كان ضبط حيازات الأراضى فى ظل وجود أراضى محوزة بوضع اليد من ناحية، وحركة التنازل المستمرة من ناحية ثانية تشكل صعوبات كبيرة فى ضبط الرسومات على الواقع.

وعند إجراء مساحة مديرية الجيزة سنة ١٨٧٥ وجد بها زيادة حوالى ١٣٣ فدان، بجوار أطيان أحمد خيري باشا مهردار الخديوي، فأنعم عليه بها كإبعادية عشورية[٥١].

فخلال عام ١٨٨٤ تقدم عدد من الفلاحين والمشايخ بالبحيرة بشكوى ضد مصلحة المساحة التى تأخرت تسعة شهور فى عمل الحدود اللازمة على الأراضى التى آلت إليهم بعد التنازل عنها طبقاً للمرسوم الصادر فى عام

١٨٨٤[٥٢].

كما تظلم كل من محمد زكى ومحمد كامل ومحمد الأباجيرى بحوش عيسى ضد مصلحة المساحة بخصوص مشروع التصفية الذى حدث بحوش عيسى، وردت المصلحة بأن مشروع التصفية لم يحتو إلا على عدد محدد من الأفدنة، وهذه الأفدنة حددتها لجنة وأن ذلك لا يتعارض مع هؤلاء[٥٣].

وقصة محمد دمسيس توضح لنا الأسلوب الذى كان يتبع فى عمليات المسح، والتصرف إزاء وجود زيادات بمساحات الأطيان، فمحمد من عربان الجميعات ويعمل مزارع ويقيم بقرية بلقطر التابعة لمديرية البحيرة، استدعى إلى سراي المديرية لسماع أقواله فى الشكوى المقدمة منه ضد أعمال مفتش فك الزمام، فذكر أنه ظهر لديه زيادة فى مساحة أرضه وفقاً لمقاييس لجنة فك الزمام، وكان مقدار الزيادة حوالى١١ قيراطاً، كما ظهر عجزاً بأملاك جاره مرسى فرج، وأصرت اللجنة على أن الزيادة فى أرضه تمثل النقص فى مساحة أرض الجار، وبناء عليه، فإن عليه تسليم هذه الزيادة لجاره ليستكمل مساحته، لكنه أصر على عدم التسليم مقترحاً شراء هذه المساحة بالثمن الذى تحدده اللجنة[٥٤].

ومن هنا يمكن القول أن عملية فك الزمام قد أثمرت فى بعض الأحيان فى ضم أراضى جديدة إلى أملاك الحكومة، وذلك بعد مسح أراضى وضع اليد، أو زيادات المساحة، وقد أضيفت هذه الأراضى إلى الدولة، ومن ثم كان لاستخدام تقنيات حديثة للمسح من شأنه أن يوسع استفادة الدولة من هذه العملية، التى هى فى الأساس عملية حسابية علمية.

وخلال فك زمام أراضى الميري عام ١٨٩٤ تقدم بعض أهالى مديرية البحيرة بشكوى ضد أعمال مفتش فك الزمام، الذى يجبرهم على شراء المساحات الزائدة فى أطيانهم التي تم مسحها من قبل المصلحة، كما فرض ضريبة على بيوتهم أسوة بأطيانهم، وذكروا فى الشكوى أنهم سيضطرون بناء على ذلك إلى الاستدانة بالربا ورهن ممتلكاتهم لدفع أثمان المساحات الزائدة على الرغم من وضعهم اليد عليها منذ سنين[٥٥].

ولقد حاولت الحكومة التهدئة من روع الفلاحين تجاه نتائج المسح، ومسألة الزيادات فى مساحات الأطيان، والأطيان المملوكة بوضع اليد، فقامت ببيع هذه الأطيان للفلاحين بأثمان أقل من الثمن الحقيقي، وقد بلغ إجمالي مبيعات أراضي وضع اليد للفلاحين سنة ١٨٩٧ حوالى (٣٩١٥٨) جنيها مصرياً[٥٦].

* * *

ومما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من فشل المحاولات الأولى لرسم خرائط تفصيلية لمصر، جددت الحكومة المصرية فى عهد الخديوى محمد توفيق محاولتها ممثلة فى تأسيس مصلحة للمساحة تحت إسم "مصلحة التأريخ"، ورغم أن الحكومة وضعت ثقتها فى هذه المؤسسة المساحية إلا أن المعوقات كانت أكبر من إمكانياتها، فقد كانت الحكومة ترغب فى إضافة مساحات جديدة إلى الأراضى الميرى، وفى الوقت نفسه تحافظ على علاقة طيبة مع الملاك.

من الواضح أن إسناد مصلحة التأريخ إلى عدد من الأجانب قد أعطى عملية المسح بعداً علمياً إلى جانب الأبعاد الأخرى، حيث تميزت إدارة كولفن وجيبسون بإصدار تقارير دورية توضح تطور عملية المسح، وما تم إنجازه، وما هو مستهدف إنجازه وفقاً لخطط أعدت سلفاً، لكن مع ذلك وقعوا فى نفس الأخطاء الفنية التى سبق وأن وقع فيها سابقيهم.

رغم الجهود الكبيرة التى بذلت خلال الفترة من عام ١٨٧٩ وحتى عام ١٨٨٩ والمصروفات الضخمة التى تم صرفها على تلك المحاولة لرسم خريطة تفصيلية للقطر المصرى، إلا أن نتائج عملية المسح لم يكن من الممكن الاعتماد عليها، وهو ما سيدفع بالحكومة المصرية إلى محاولة حصر أملاك الميري فقط، ثم إنشاء مصلحة دائمة للمساحة فى عام ١٨٩٧ تحت رئاسة ليونس Lyons وسوف ينجح فى خلال عشر سنوات فى إتمام المساحة التفصيلية لمصر بشكل جديد.

ملاحق الدراسة

وثيقة (١)

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨/٤/١٨٧٩-٣٠/٩/١٩١٣، ترجمة تقرير مقدم من لجنة التأريع.

ترجمة تقرير مقدم من لجنة التأريع. تابع محضر ٥ شعبان سنة ١٢٧٩هـ/١٣ يوليو ١٨٨٠م

ترجمة: تقرير مقدم إلى لجنة إدارة التأريع لعطوفتلو أفندم ناظر المالية – رقم ١٩ يونيو ١٨٨٠

أفندم

من بعد أن نفذت لجنة التأريع طرايق الترتيب الضرورية التى ترآى لها لزومها لإدارتها المستقبلية، قد ترآي لها أنه آن وقت تقديم تقرير للحكومة يتضمن:

أولاً: بيان الحالة التى وجدت عليها العمليات عندما أحيلت عليها الإدارة فى شهر أبريل الماضى. ثم بيان الطريق التى اتخذتها لتنفيذ ما ترآى لها ضرورة إجراه من من الإصلاحات فى الحال، فإذا تأملنا فى مبدأ الأمر فى العمليات التى جرت فى المدة السابقة، يكون من واجبات اللجنة أن توضح ما وجدته من عدم الانتظام فى الأشغال وقتما أحيلت عليها إدارة التأريع غير أنها لا تريد أن تتكلم عن هذا الخصوص إلا بكل احتراس وتلطف تقتضيه شؤون الرقة، وتقتصر على إيضاح ما هو لازم لبيان سبب اتخاذها الوسايل التى استعملتها بقصد حسم الإدارة السيئة.

الفرع الأول:

عندما باشرت العمل لجنة الإدارة كانت الحالة على ما هو آتي ذكره.

وهو أن عمليات المساحة كانت جارية فى آن واحد فى عشرة جهات مختلفة، منها تسعة بالوجه البحرى، وواحد بالفيوم، وكانت العمليات مذكورة على نوعين: أولاً: مقاس المثلثات بواسطة الآلة الهندسية المسماه "تيودليت" المقصود منها

تعيين موقع بعض نقط ثابتة ومستديمة ، وذلك بغاية الضبط والدقة لتكون أساساً لتجميع مقاسات المساحة ومراجعتها. ثانياً: عملية أخذ رسومات النواحى ومساحة القطع الواردة بالزمام، فهذه العمليات كانت جارية فى آن واحد بسبعة جهات، أما الثلاثة جهات الآخرى فما كان جارى فيها سوى عملية تكوين المثلثات، وسابقاً كانت حاصلة عمليات أخرى فى جهات منفردة، لكن من مدة ٣ شهور من تاريخ إحالة إدارة التأريع على هذه اللجنة كان حصل وفر فى المستخدمين الذين كانوا مباشرين هذا العمل الذى مهما كان قدره بقى بدون فايدة، ولكثرة عدد مراكز الأعمال وتشتتها وافتراقها عن بعضها بمسافات عظيمة وقياسها بنفسها بدون أن يكون هناك مركز عمومى يعود مرجعها إليه، كانت الملاحظة والتفتيش على أى الحالات فى غاية الصعوبة، إلا أنه يلزمنا أن نقول أن ما حصل هناك بذل المساعى فى التفتيش على الأشغال وملاحظتها، وأما مراجعة تكوين المثلثات فما كانت جارية بالدقة لا بالأقاليم ولا بمحل الإدارة العمومية، وما كانت تطلب المصلحة دفاتر حساب المهندسين، بل ولا تمعن الظر فيها للوقوف على ضبط تكوين المثلثات، فكل من هؤلاء المهندسين كان يباشر فى مركزه بالطريقة التى يكون اتخذها بحيث أنه إذا تلاحظ فيما بعد عدم ضبط كامل المثلثات أو بعضها لاحتياج الأمر لإعادة العمل. أما عملية أخذ الرسومات فكان مقتضى مراجعتها على النقط التى صار وضعها فى أثناء تكوين المثلثات، إلا أنه من البديهى أن ضبط هذه المراجعة يتوقف على صحة المثلثات، ولا يتم ضبط المراجعة المذكورة إلا بإعادة النظر ابتداء فى عملية تكوين المثلثات، وكما أوضحنا آنفا ما صار اتخاذ أدنى طريقة لإجراء المراجعة، أما ما يختص بضبط مقاس كل من الأملاك التى هى آحاد المساحة، فما كان موجود أدنى دليل حتى ولا أثر دليل على صحته.

وأما ترتيب المستخدمين فكان على وجه غير مرض بالكلية، فعندما كان يصير الشروع فى تكوين المثلثات وإجراء عملية المساحة فى جهة واحدة، كانت تتخذ الجهة المذكورة مركزا للتفتيش، ففى الظاهر كان المفتش مسئولاً عن كافة

العمليات وله السلطة على عمال تلك الجهة، وأما فى الحقيقة فكان الأمر بخلاف ما ذكر لأن بعض المفتشين ما كانوا يشتغلوا بعمليات المساحة ويجرون الأشغال بدون مراجعة وباستقلال كلى ويتخابرون مباشرة مع عموم إدارة التأريع فى كافة ما يتعلق بالأشغال، وآخرون كانوا يعتنوا نوعاً ما عن أولئك فى إدارة عمليات المساحة ومراجعتها بالنسبة لما ترآى لهم فيها من الأهمية الثانوية، فينتج طبيعى من هذه الحالة أنك تجد تفتيشاً جرت فيه عملية تكوين المثلثات بغاية الضبط مع أن عمليات المساحة بعيد هذا التفتيش مخلة، ولذا لم يحصل عثرة من عمليات المثلثات، وتفتيشاً آخر تجد فيه أعمال مساحية جيدة، وإنما لا تتجمع مع بعضها مع كون كل واحدة منها بمفردها جيدة ، ولو كانت المثلثات مخلة، وكلما تقدمت اللجنة فى المراجعة تخشى من أن تصادف فى مديريتين من أهم المديريات وجود خلل فى عملية وضبط فى أخرى كما سبق ذكره. أما قاعدة تكوين المثلثات فكانت مختلفة تقريباً فى كل تفتيش على حسب معرفة المفتش واستعداده وانتباهه، ففى إحدى المديريات أعنى فى المديرية التى صار فيها تكوين عدد عظيم من المثلثات ما صار وضع أدنى علامة مستديمة لتعيين رؤوس المثلثات، فمن عدم إعمال هذه القاعدة الأساسية صار الآن تقريباً غير ممكن معرفة معظم النقط، ومعرفة قدر عمليات المثلثات، وتجهل اللجنة بالكلية الطريقة التى كانت تريد استعمالها الإدارة السالفة للوقوف على ضبط المثلثات. وفى مديرية أخرى كانت عملية تكوين المثلثات حاصلة بكيفية غير مرضية، ومع ذلك فإن هاتين المديريتين كانت بجوار المحروسة، وكان ممكن معرفة عيوب هذه الطريقة فى نصف يوم، أما رسومات المساحة فى جزء من مديرية البحيرة فكانت مبنية على قاعدة غير مقبولة لأنه كان جارى مساحة بعض قطع أراضى بوجه إجمالى بدون تعيين حدود النواحى، وهذا العمل الذى استلزم جملة شهور، ويخشى أن يكون من عديم النفع فى هذه الحالة، وفى أحوال أخرى لم يلتفت المفتش للعمال المكلفين بشغل المساحة، بل ترك هذا العمل للمتوظفين الذين تحت يده، الذين صاروا يشتغلوا بدون حضوره بالكلية، وذلك لأنه لم يكن عنده تعليمات

بخصوص هذه الأشغال.

وفى الواقع ما كان موجود لغاية ١٠ يناير ١٨٨٠ أدنى لايحة تعليمات، وتقريباً ما كان موجود أدنى أوامر خصوصية للإجرا على موجبها، ومع ذلك فلايحة ١٠ يناير سنة ١٨٨٠ كانت غير مستوفيه بالكلية، لأنها ما كانت تحتوى إلا على بعض إرشادات أساسية فيما يختص بأخذ الرسومات، وما طلبت الإدارة السابقة عقد جمعية مركبة من ثلاث مفتشين للنظر فى الطريقة المقتضى اتباعها فى القياسات المساحية، وفى تكوين المثلثات إلا فى شهر مارث سنة٨٠، أعني من بعد مضى إحدى عشر شهرا من تاريخ استلام المصلحة، وكانت آراء هؤلاء المفتشين مختلفة، ولما أحيلت الإدارة على اللجنة، وجدت المسئلة غير منهية لعدم وجود لايحة تعليمات عمومية، وحصلت النتايج العظيمة التى كانت لابد من وقوعها من الإدارة السيئة، فمثلاً أول طريقة ضرورية لازم إجراها فى عمليات المساحة هى تحديد أراضى النواحى، وتعيين الحدود وبعلامات مستديمة، فإن لم يجر فعل ذلك محتمل أن المهندس يغلط غلطات جسيمة.

ومع ذلك فجملة نوحى جرى مساحتها بالكامل ولغاية الآن لم يجر وضع أدنى علامة ولا أدنى حجر لتعيين حدودها فباستخدام عمال كثيرين جانب منهم مستجدين بالكلية فى أشغال المساحة، ولذا جاهلية ما تستدعيه تلك الأشغال.

لا شك أن عدم وجود تعليمات مستوفية ينتج منه اختلاف الطرق اختلافاً جسيماً وخلل بالعمليات، وقد تأكد للجنة أنه ما صار اتخاذ وسايل مؤدية لمنع حصول هذا الخلل فى حالة عدم وجود لايحة تعليمات عمومية للاستدلال منها عن الطرق المتبعة فى التفاتيش لتيسير أقله مداوات الغلطات الجسيمة.

ولحد شهر فبراير سنة ٨٠ ما عرض على المصلحة أدنى كشف عما صار إجراه من الأشغال كما ولم تطلب المصلحة لغاية ١٥ يناير سنة ٨٠ كشوفات عن تلك العمليات، إنما من وقت لآخر كان يتقدم لها تقاير بعضها مضبوط وبعضها مخل، ولغاية التاريخ المذكور لم تستعمل وسايط لمنع تهاون المستخدمين أو لحثهم

على بذل الاجتهاد، وكان غير ممكن الوقوف على عمل كل من المهندسين، ولا أهمية ما هو الباقى على إتمامه.

هذا ما كانت عليه الأشغال ،،،

وثيقة (٢)

المصدر: دار الوثائق القومية، أدراج الدار، درج ٥٢٨ مساحة، مستخرج من دفاتر المعية السنية، دفتر ١٨٧٠ معية صادر، ص٥٣، وثيقة ٢٨ من المعية بختم سعادة مهردار خديوي إلى ديوان الجهادية بتاريخ ١٤ الحجة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م

من المعية بختم سعادة مهردار خديوي إلى ديوان الجهادية

سعادة مفتش اقليم قبلى قدم للمعية السنية إفادة نمرة ٥ بأنه سبق إعمال خريطة عن بندر أسيوط وأرسلت لديوان الأشغال لوضع خطوط التنظيم عليها، ويروم طلبها وإرسالها لطرفه لإجرى ما هو لازم حسبما صدر به النطق الكريم لسعادته، وحيث أنه لدى إحاطة العلم السامى بذلك أشير عن طلب صورة الخريطة المذكورة من الأشغال وعرضها للأعتاب السنية، فبناء عليه لزم تحريره لدولتكم لإحاطة بما ذكر، ويكرم بإرسال صورة تلك الخريطة لأجل عرضها للجناب العالى حسبما الأمر أفندم..

وثيقة (٣)

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، رأي المالية بشأن ما يتطلبه الأشغال من إستئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع فى المدن والنواحى الذين يرسلون إليها عند الاقتضى.

رأي المالية بشأن ما يتطلبه الأشغال من إستئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع فى المدن والنواحى الذين يرسلون إليها عند الاقتضى

٦ أكتوبر ١٨٨٧م

من رياسة مجلس النظار لنظارة المالية

مرسل طى هذا صورة من مذكرة تقدمت من نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ٥ سبتمبر الجارى تطلب فيها التصريح من المجلس باستئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع فى المدن والنواحى التى يرسلون إليها كلما اقتضى الحال، بحيث لا تتجاوز أجرة كل من هذه المحلات ستين قرشاً شهرياً والمستخدم الذى يعطي له محل للسكن لا يكون له الحق فى بدل السفرية، الآمل النظر باللجنة المالية فيما اشتملت عليه هاته المذكرة والتكرم بإعطاء رأيها فى ذلك.

عنه باشكاتب

مجلس النظار

٢٠ ذى الحجة ١٣٠٤هـ / ٨ سبتمبر ١٨٨٧م

مقبول عن شرط أن لا يتأجر لهم المنازل إلا لما يكونوا بالأشغال المساحية فى النواحى، وأن يتخذ الرابط اللازم لمنع ما يمكن حصوله من الغش.

من اللجنة المالية إلى مجلس النظار

بتذكرة المجلس الرقيمة ٨ سبتمبر ١٨٨٧ يرام النظر باللجنة المالية فيما رأته نظارة الأشغال العمومية من استئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع فى المدن والنواحى الذين يرسلون إليها عند الاقتضى بما لا يتجاوز أجرة كل محل ستين قرشا شهريا، ولم يعطا لهم بدل سفرية اكتفاء بذلك، وبالمداولة رؤي قبول هذا الطلب بشرط أن لا يسري هذا التأجير إلا عندما يكونوا بأشغال مساحية فى النواحى وأن تتخذ الروابط الموصلة لضبط وربط هذه التأجيرات، وعدم وقوع غش.

فاقتضى إحاطة المجلس بما ذكر، وطيه ورقتين.

٧ سبتمبر ١٨٨٧

محمد زكى رئيس اللجنة المالية

ورد فى أول محرم ١٣٠٥هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٨٧م

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق

- دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٥٢٨ مساحة.
- محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات،

١٨/٤/١٨٧٩-٣٠/٩/١٩١٣، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ٣/٥/١٨٧٩-٩/٦/١٩٢٣، تظلم المساحين من مديرية الشرقية مع المهندسين.

● محافظ الوقائع المصرية، محفظة(٢١). الوقائع المصرية: العدد ٥٩٥ بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٢هـ - ٢٨ فبراير ١٨٧٥م، العدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ - ١٦ أغسطس ١٨٧٩م.

● المقطم، العدد (٢٧٨٧)، بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٩٨ .

ثانياً المراجع

١ . أرتين، يعقوب، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية، تعريب سعيد عمون، المطبعة الأميرية ١٣٠٦هـ.

٢ . جلاد، فليب، قاموس الإدارة والقضاء، جـ٢، دار الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة ,٢٠٠٣

٣ . الحكومة المصرية، نظارة المالية، مجموع قوانيين ولوائح الأموال المقررة، المطبعة الأميرية ١٩٠٩ .

٤ . حنين، جرجس، الأطيان والضرائب فى القطر المصري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٤ .

٥ . دار الكتب والوثائق القومية، وثائق التعليم العالى فى مصر خلال القرن التاسع عشر، عمل جماعى بإشراف د. عبد المنعم الجميعى، القاهرة ٢٠٠٤ .

٦ . الرافعى، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الثانى، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١ .

٧ . رمزى، محمد، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الأول، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤ .

٨ . سامى، أمين باشا، تقويم النيل، جـ٣ المجلد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٢ .

٩ . صبرى العدل، مسح وتسجيل الأراضى فى عصر محمد على، ضمن كتاب: رؤى فى التاريخ الحديث والمعاصر، تحرير د. حماده إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٣، ص٢٤١-٢٦١ .

١٠ . الكابتن هـ. ج. ليونس، المساحة التفصيلية الخراجية للقطر المصرى ١٨٩٢-١٩٠٧، تعريب على أفندى فهمى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٢ .

١١ . نظارة المالية، القرارات والمنشورات الصادرة سنة ١٨٨١-١٨٨٢، مطبعة بولاق ١٣٠٢هـ.

١٢ . النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، الجزء السادس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨ .

13. Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, A. S. E. Le Ministre de Finances sur L`Exercice 1884, Le Caire 1884.

14. Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, S. EXG Le Ministre des Travaux Publics sur les Travaux Exécutés pendant l`année 1886, Le Caire 1887.

15. Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, S. EXG Le Ministre des Travaux Publics sur les Travaux Exécutés pendant l`année 1886, Le Caire 1887.

الهوامش

(١) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية الخراجية للقطر المصرى ١٨٩٢-١٩٠٧، تعريب على أفندى فهمى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٢، ص٣٠ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مسح الأراضى فى عصر محمد على، راجع: صبرى العدل، مسح وتسجيل الأراضى فى عصر محمد على، ضمن كتاب: رؤى فى التاريخ الحديث والمعاصر، تحرير د. حماده إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٣، ص٢٤١-٢٦١ .

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٥٩٥ بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٢هـ - ٢٨ فبراير ١٨٧٥م.

(٤) دار الكتب والوثائق القومية، وثائق التعليم العالى فى مصر خلال القرن التاسع عشر، عمل جماعى بإشراف د. عبد المنعم الجميعى، القاهرة ٢٠٠٤، ص٥٥٥ .

(٥) الحكومة المصرية، نظارة المالية، مجموع قوانيين ولوائح الأموال المقررة، المطبعة الأميرية ١٩٠٩، ص٢٤ .

(٦) رمزى، محمد، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الأول، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص٢٦ .

(٧) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية، ص٣٠ .

(٨) الوقائع المصرية، العدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ - ١٦ أغسطس ١٨٧٩م.

(٩) أرتين، يعقوب، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية، تعريب سعيد عمون، المطبعة الأميرية ١٣٠٦هـ، ص١٩٨ .

(١٠) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، تقرير مقدم من جمعية المهندسين ومعه مشروع بإنشاء مصلحة للمساحة، بتاريخ ١٨٧٩/٤/١٨ .

(١١) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، من مدير المساحة إلى مجلس النظار للرد على المشروع الخاص بالمساحة، بتاريخ ٣ مايو١٨٧٩ .

(١٢) حنين، جرجس، الأطيان والضرائب فى القطر المصري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٤، ص١١٥ .

(١٣) الرافعى، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الثانى، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص٢٢ .

(١٤) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية الخراجية للقطر المصرى، ص٣٠ .

(١٥) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، رأى اللجنة المالية بشأن نقل مصلحة التأريع والدخولية إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٨٨٣/١/٢٣ .

(١٦) جلاد، فليب، قاموس الإدارة والقضاء، جـ٢، دار الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة ٢٠٠٣، ص٧٩ .

(١٧) جلاد، فليب، قاموس الإدارة والقضاء، جـ٢، ص٨٠ .

(١٨) النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، ص٨١ .

(١٩) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، ترجمة تقرير مقدم من لجنة إدارة التأريع لعطوفتلو أفندم ناظر المالية، بتاريخ ١٨٨٠/٧/١٣ .

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، ترجمة تقرير مقدم من لجنة إدارة التأريع لعطوفتلو أفندم ناظر المالية، بتاريخ ١٨٨٠/٧/١٣ .

(٢١) نظارة المالية، القرارات والمنشورات الصادرة سنة ١٨٨١-١٨٨٢، مطبعة بولاق ١٣٠٢هـ، ص١٦٣ .

(٢٢) النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، الجزء السادس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص٨١ .

(٢٣) النقاش، سليم خليل، نفسه ص٨١-٨٢ .

(24) Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, A. S. E. Le Ministre de Finances sur L`Exercice 1884, Le Caire 1884, See the maps in the end of this report. محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات.

(٢٥) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية، ص٤٥، ٤٧ .

(٢٦) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية، ص٤٩، ٥١ .

(27) Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, S. EXG Le Ministre des Travaux Publics sur les Travaux Exécutés pendant l`année 1886, Le Caire 1887,p.3 .محافظ مجلس.

(28) Rapport Présente par L`Administration du Cadastre, S. EXG Le Ministre des Travaux Publics sur les Travaux Exécutés pendant l`année 1886, Le Caire 1887,p.3 .محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات

(٢٩) محافظ مجلس ا لوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، مرسوم خديوي يحدد مهمة مصلحة المساحة، بتاريخ ١٨٨٦/١٠/٦ .

(٣٠) جلاد، فليب، قاموس الإدارة والقضاء، جـ٢، ص٨١، حنين، جرجس، المرجع السابق،

ص١٥٥ .

(٣١) محافظ مجلس ا لوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، مكاتبة مجلس شورى القوانيين بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٨٩٣، بتاريخ ١٨٨٦/١٠/٦ .

(٣٢) محافظ مجلس ا لوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، مكاتبة مجلس شورى القوانيين بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٨٩٣، بتاريخ ١٨٨٦/١٠/٦ .

(٣٣) دار الوثائق القومية، أدراج الدار، درج ٥٢٨ مساحة، أمر كريم إلى مديرية الجيزة بتاريخ ى١٥ القعدة ١٢٧٧هـ.

(٣٤) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية، ص٣١-٣٤ .

(٣٥) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، ترجمة تقرير مقدم من لجنة التأريع. (ملحق فى نهاية الدراسة)

(٣٦) الكابتن ه. ج. ليونس، المساحة التفصيلية، ص٣١-٣٤، النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، ص٨٢ .

(٣٧) النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، ص٨٣ .

(٣٨) النقاش، سليم خليل، نفسه، ص٨٣ .

(٣٩) محافظ الوقائع المصرية، محفظة(٢١)، الوقائع المصرية، العدد (٣٥٥) بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٤٧ .

(٤٠) محافظ الوقائع المصرية، محفظة(٢١)، الوقائع المصرية، العدد (٤٤٧) بتاريخ ٤ جمادى الآخر ١٢٤٨ .

(٤١) محافظ الوقائع المصرية، محفظة(٢١)، الوقائع المصرية، العدد (٣٥٥) بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٤٧ .

(٤٢) محافظ الوقائع المصرية، محفظة(٢١)، الوقائع المصرية، العدد (٤٤٤) بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨ .

(٤٣) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، تظلم المساحين من مديرية الشرقية مع المهندسين.

(٤٤) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، رأي المالية بشأن ما يتطلبه الأشغال من إستئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع فى المدن والنواحى الذين يرسلون إليها عند الاقتضى.

(٤٥) نظارة المالية، القرارات والمنشورات الصادرة سنة ١٨٨١-١٨٨٢، مطبعة بولاق ١٣٠٢هـ،

ص ٣٥٠ .

(٤٦) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، من مدير المساحة إلى مجلس الوزراء للرد على المشروع الخاص بالمساحة، بتاريخ ١٨٧٩/٥/٣ .

(٤٧) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، تظلم المساحين المعينين من مديرية الشرقية مع المهندسين الجارية مساحة الأراضى الخارجة عن الزمام من عدم صرف أجرة لهم، بتاريخ أكتوبر ١٨٨٤ .

(٤٨) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، رأى المالية بشأن ما تطلبه الأشغال من استئجار محلات لسكن قياسين مصلحة التأريع، بتاريخ ١٨٨٧/١٠/٦ .

(٤٩) أرتين، يعقوب، المرجع السابق، ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٥٠) راجع ما جاء فى تقرير اللورد دوفرين فى: النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين ص, ٨٠

(٥١) سامى، أمين باشا، تقويم النيل، جـ٣ المجلد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٢ ص ١٢٥١ .

(٥٢) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، الشكاوى المقدمة من الفلاحين والمشايخ بالبحيرة ضد مصلحة المساحة، بتاريخ ١ نوفمبر ١٨٨٥ .

(٥٣) محافظ مجلس ا لوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٣) متفرقات، ١٨٧٩/٥/٣-١٩٢٣/٦/٩، مذكرة مدير المساحة إلى مجلس النظار بخصوص الشكوى المقدمة إليه من بعض الأشخاص، بتاريخ ١٨٨٥/١٠/١٣ .

(٥٤) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، فك الزمام والشكاوى الحاصلة عن أعمال قومسيون فك الزمام بالبحيرة، صورة محضر تحقيق فى ٢١ يونيه ١٨٩١ .

(٥٥) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة (٢) متفرقات، ١٨٧٩/٤/١٨-١٩١٣/٩/٣٠، فك الزمام والشكاوى الحاصلة عن أعمال قومسيون فك الزمام بالبحيرة، مكاتبة المالية ومعها التقرير المختص بالتشكيات الحاصلة من أعمال قومسيون فك الزمام، بتاريخ ١٨٩٤/٧/٢٠ .

(٥٦) راجع ترجمة التقرير الذى أرسله جناب اللورد كرومر إلى مركيز سالسبورى فى ٢٧ فبراير ١٨٩٨ عن تقدم الحكومة المصرية سنة ١٨٩٧، فى: المقطم، العدد (٢٧٨٧)، بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٩٨ .